الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي.

Russia's war on Ukraine and its implications for European energy security.

عيمور فيروز [1]،

[1] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، f.aimour@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/15 تاريخ القبول: 2023/12/09 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص

شكلت الحرب الروسية على أوكرانيا منذ فيفري 2022 منعطفا تاريخيا في الأمن الطاقوي الأوربي نظرا لارتباط هذا الاخير بالإمدادات الروسية عبر الأراضي الأوكرانية، ذلك أن موقف الدول الأوربية من الغزو الروسي لأوكرانيا، ومن قبلها ضم روسيا لشبه جزيرة القرم 2014 كلها محطات بينت ما تضمره الدول الاوربية من رفض واضح للسياسة الروسية الساعية لإعادة بعث دورها على الساحة الدولية، وعليه فلم يكن أمام روسيا سوى خيار الضغط على أوروبا من خلال الأمن الطاقوي الذي جعل الدول الأوربية تتسارع من أجل تنويع مناطق إمدادات الطاقة بغية تقليل التبعية الطاقية الأوروبية لروسيا عن طريق عقد اتفاقات مع دول أخرى في الشرق الاوسط وافريقيا.

كلمات مفتاحية: الأمن الطاقوي، الحرب الروسية –الأوكرانية، الاتحاد الأوروبي، الأمن الطاقوي الاوروبي.

Abstract:

The Russian war on Ukraine since February 2022 constituted a historical turning point in European energy security due to the latter's connection to Russian supplies through Ukrainian lands, because the position of European countries on the Russian invasion of Ukraine, and before that Russia's annexation of Crimea in 2014 are all stations that showed what European countries have in mind. A clear rejection of the Russian policy seeking to re-establish its role in the international arena. Therefore, Russia had no choice but to put pressure on Europe through energy security, which made European countries accelerate in order to diversify energy supply areas in order to reduce European energy

dependence on Russia by concluding agreements with other countries. in the Middle East and Africa.

Keywords: Energy Security, Russian-Ukrainian War, European Union, European Energy Security.

المؤلف المرسل: عيمور فيروز، **الإيميل**: f.aimour@univ-dbkm.dz

1. مقدمة:

لقد ساهمت الحرب الروسية على اوكرانيا التي شنت في 24 فيفري 2022، في الدفع بالعلاقات بين الدول نحو مستويات متصاعدة من التوتر والتأزم في علاقاتها، لاسيما أوروبا بحكم جوارها الجغرافي لأوكرانيا من جهة، واعتمادها الكبير على الواردات الروسية من الطاقة من جهة أخرى، الشيء الذي وضعها أمام خيارات صعبة ودقيقة مرتبطة أساسا بإمداداتها من الطاقة الروسية خصوصا بعد الانقسام الذي طال دول الاتحاد حول كيفية التعاطي مع روسيا حيال حربها على أوكرانيا، بين مقاطع لروسيا، وفارض عليها عقوبات اقتصادية صارمة وبين متريث في ذلك بسبب محدودية المصادر الداخلية البديلة وتحديات البدائل مقابل متطلبات نموها الاقتصادي واستقرارها. بناء عليه طرحت الحرب الروسية الأوكرانية مسألة ارتهان الأمن الطاقوي الأوروبي مثلما رهنت الأمن الطاقوي الروسي نفسه، نظرا للاعتماد الشديد بين الطرفين على الرغم من أن الأمن الطاقوي مختلف من دولة إلى أخرى حسب وضع الدولة في سوق الطاقة نفسها، الشيء الذي يؤدي في الأخير إلى بروز ما يسمى معضلة الطاقة سواء أكانت مصدرة أو مستوردة.(رسول، 2017، ص 125) وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- ماهي الأسباب الكامنة وراء اشتعال فتيل الحرب الروسية على أوكرانيا؟
- ماهي أهم المواقف التي تبنتها الدول الأوروبية من الحرب الروسية الأوكرانية؟
- ما هي أهم الآثار التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الاوروبي؟

- ما هي أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية للحد من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المعتمدة والتساؤلات المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية؟

- ارتبطت الحرب الروسية الأوكرانية برغبة الأخيرة في الانضمام إلى حلف الناتو.
- كلما صعّدت روسيا من عملياتها العسكرية على أوكرانيا، كلما أدى ذلك إلى فرض عقوبات أوروبية جديدة على الاقتصاد الروسي.
- ارتباط الأمن الطاقوي الأوروبي بمصادر الطاقة الروسية جعل الدول الأوربية رهينة روسيا في تحقيق أمنها الطاقوي.

في محاولة منا لدراسة الموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي للتعرف وتتبع مسار العلاقات الروسية الأوكرانية قبل اشتعال فتيل الحرب بينهما، كما كان للمنهج الاحصائي دور في دراستنا هذه من خلال الاعتماد على احصاءات تبين وتوضح حجم الارتباط الموجود بين الدول الأوربية وروسيا في المجال الطاقوي. ناهيك عن اعتماد المدخل الجيو–اقتصادي لفهم وتحليل طبيعة العلاقات الروسية الأوروبية في ظل تصاعد الحرب بين روسيا وأكرانيا.

وفي سبيل معالجتنا للموضوع بطريقة علمية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، يعنى المحور الأول بقراءة في مضامين العلاقات الروسية الأوكرانية، في حين يعنى المحور الثاني برصد مواقف الدول الأوروبية من الحرب الروسية على أوكرانيا، لننتقل في الأخير إلى الحديث عن أهم التداعيات التي خلفتها الحرب الروسية الاوكرانية على أمن أوروبا الطاقوي، وعن كيفية مواجهة هذه الأخيرة لذلك.

2. قراءة في خلفيات الحرب الروسية على أوكرانيا.

تعتبر أوكرانيا عمقا جغرافيا وخط دفاع أول عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي، مما جعلها هدفا مغريا للأهداف التوسعية لكل من روسيا والدول الأوروبية، فأوكرانيا هي ثاني أكبر دولة من

حيث عدد السكان في أوروبا، كما أنها ثاني أكبر اقتصاد بعد روسيا في أوروبا الشرقية، وهي كذلك دولة غنية بالمواد الخام، ناهيك عن أنها ذات أهمية كبيرة في صناعة الغاز الروسية، لاسيما وأن 80% من الغاز المصدر إلى أوروبا يمر عبر أراضيها، وهو ما جعل روسيا ترفض رفضا قاطعا انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك فإن أوكرانيا تمثل حلقة مهمة واستراتيجية في تواصل روسيا مع العالم، حيث تعمل على فك العزلة عنها، وتعزيز وجودها على الساحة الدولية لاستئثارها بغالبية سواحل البحر الأسود، وعليه ففي حالة خروج أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي فإن ذلك سيعمل على عزل روسيا دوليا. ولهذا كان إقدام اوكرانيا على تقديم طلب رسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو كفيل بأن يشعل فتيل الأزمة بين أوكرانيا وروسيا بالشكل الذي جعل هذه الأخيرة تتدخل عسكريا في شبه جزيرة القرم، بل وتشرف على إجراء استفتاء لسكان القرم في 16 مارس 2014، ليعلن بعدها بوتين عن ضم شبه جزيرة القرم وبشكل نهائي في 18 مارس 2014 إلى الأراضي الروسية، وبذلك اتجهت روسيا من عمليتها العسكرية في القرم إلى المحافظة على مصالحها، وفي مقدمتها حفظ قواعد أسطولها في البحر الأسود، وفي التلويح للغرب بأن توجهه نحو أوكرانيا يعني مساسا مباشرا باللأمن القومي الروسي. وفي هذا يشير المفكر "جون ميرشايمر" الغرب المسؤولية الرئيسية عن تأزم العلاقات بين روسيا والغرب، وذلك بسبب نقض الاخير لتفاهمات ما بعد الحرب الباردة، وعدم تفهم المخاوف الامنية الروسية، ومنبع الخوف الروسي يكمن في ثلاث قضايا أساسية: توسيع حلف شمال الاطلسي شرقا، توسيع الاتحاد الأوروبي بضم أوروبا الشرقية، ودعم الغرب للموجات الديمقراطية في شرق أوروبا. هذه الإجراءات كان من شانها نقل أوكرانيا من المحور الروسي إلى المحور الغربي، لذلك "لا ينبغي التفاجؤ من الإجراءات التي قام بها بوتين، فالغرب ينتقل إلى الفناء الخلفي لروسيا ويهدد مصالحها الاستراتيجية". (فاضيلي، 2022)

وردا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم تسارعت وتيرة التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا، حيث تشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا خلال 2014-

2021 على نحو 5.6 مليار دولار من الولايات المتحدة تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر مبادرة المساعدة الأمنية الاوكرانية. كما اقر الحلف حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا. إلى جانب ذلك أظهرت استطلاعات الراي خلال السنوات 2015-2021 التي أجريت داخل اوكرانيا عن تنامي الاتجاهات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، حيث كشف استطلاع في 17 ديسمبر 2021 عن تأييد 58% من الأوكرانيين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتأييد 54% الانضمام إلى الناتو، بينما أيد 21% فقط الانضمام الى الاتحاد الجمركي الأوراسي بقيادة روسيا.(الشيخ، 2022) وفي العشرين من فبراير 2022 اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا، وهما لوغانسك ودونيتسك، وفي الرابع العشرين من الشهر نفسه قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية بدعوى أن ذلك جاء بناء على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما. (الشافي، ورقة تحليلية: الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، 03 مايو 2022، ص 03)

وعلى العموم برزت الأهداف الروسية من شن عملياتها العسكرية على أوكرانيا في 24 فيفري 2022 في تحقيق ما يلي: (الشيخ، 2022)

أ. **تدمير البنية التحتية العسكرية الأوكرانية وتحييدها:** والتي تعتبرها روسيا بنية هجومية تم تطويرها من جانب الغرب خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا لتهديد موسكو، ومنها يتم توجيه الضربات لمنطقة دونباس التي يقطنها أغلبية من الروس خصوصا جونتيسك ولوغانسك، والتي تعتبرهما روسيا امتداد أثنيا وثقافيا وبشريا لها، ومن ثم فإن حماية منطقة الدونباس يقع تحت مسؤولية روسيا.

ب. **السيطرة على البنية النووية الاوكرانية:** فقد أثار تصريح الرئيس الأوكراني في مؤتمر ميونيخ للأمن حول إمكانية استعادة الوضع النووي لأوكرانيا وتطوير السلاح النووي، أثارت هذه التصريحات مخاوف وقلق روسيا. ومانت اوكرانيا واحدة من أربع جمهوريات سوفيتية بها أسلحة نووية. وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي تم نقل كل الأسلحة النووية من الجمهوريات الثلاث إلى روسيا. وقد طالب زيلنسكي بعقد اجتماع للدول المشاركة في مذكرة بودابست، التي كان من المفترض أن تضمن أمن أوكرانيا مقابل تخليها عن حيازة الأسلحة النووية. مشيرا إلى أن كييف تتقدم بهذا المقترح للمرة الرابعة والأخيرة. وفي حال عدم إجراء المفاوضات قد تعيد اوكرانيا النظر في قرار التخلي عن الأسلحة النووية. وهذا ما أثار حفيظة روسيا بعدم قبولها نهائيا بوجود دولة نووية عسكرية على حدودها.

ت. **دعم موقف دونتيسك ولوغانسك في مواجهة كييف:** وذلك من خلال توفير مظلة لتقديم قوات للمنطقتين لاستعادة ما تعتبره روسيا أراضي تابعة لها، بل ومد سيطرتها إلى حدود إقليم دونباس وتحريره بالكامل من سيطرة القوات الأوكرانية التي قامت بإخضاع مساحات واسعة منه خلال 2014.

ث. **استعادة إمدادات المياه لشبه جزيرة القرم من نهر دنيبر عبر قناة شمال القرم،** والتي كانت تؤمن 85% من احتياجات شبه جزيرة القرم من المياه العذبة، والتي قامت السلطات الاوكرانية بقطع المياه عنها عبر سد إقامته منذ 8 سنوات.(الشيخ، 2022)

ج. **تأكيد حياد أوكرانيا:** من خلال إلزام النظام الاوكراني بعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو السماح بمد بنيته العسكرية باتجاه موسكو، والعودة لما كانت عليه كييف خلال 1991-2004 من حيث التوازن في العلاقة بين روسيا والغرب. ومراعاة المصالح الروسية وضرورات الأمن القومي الروسي بما في ذلك حقوق الروس في أوكرانيا. وقد يتطلب ذلك تغييرا سياسيا في النخبة الحاكمة في اوكرانيا من وجهة نظر موسكو، خاصة مع انسداد أفق

المفاوضات من الجانبين وعدم الثقة المتبادلة بينهما، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، معتبرا ان العملية العسكرية في أوكرانيا يتمثل هدفها في تمكين الاوكرانيين بعد "تحررهم من الاضطهاد" من تقرير مستقبلهم بحرية. كما أكد الرئيس الروسي بوتين هذا التوجه خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي بدعوته الجيش الأوكراني إلى أخذ زمام الأمور، وأنه لدى روسيا فرصة أفضل للتفاهم مع الجيش.

وفي 30 سبتمبر 2022 أعلنت روسيا رسميا عن ضم أربع أقاليم أوكرانية وهي: دونتيسك، لوغانسك، زاوروجيا وخيرسون، وقد لوحت روسيا، قبل إعلانها ضم الأقاليم الأوكرانية الأربعة، وتحديدا منذ الإعلان عن إجراء الاستفتاءات فيها، بأنها قد تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية، فضلا عن قيامها بالإعلان عن التعبئة العسكرية الجزئية لنحو 300 ألف جندي روسي، وهو ما يعني إصرار موسكو على تحقيق أهدافها من حرب أوكرانيا، ومواجهة أي تصعيد غربي موجه ضدها. (الوهاب، 2022) وبالمقابل فقد تبلورت ردود فعل كييف على ضم روسيا لأربعة أقاليم أوكرانية، في النقاط التالية: (الوهاب، 2022)

أ. **تصعيد شكلي أوكراني بطلب الانضمام لـ "الناتو"**: وهو ما ردت عليه كييف في اليوم نفسه من خلال الإعلان المفاجئ للرئيس الاوكراني فولوديمير زيلنسكي عن تقديمه لطلب عاجل لعضوية حلف شمال الأطلسي، مع استبعاد إجراء محادثات مع الرئيس الروسي طالما استمر في السلطة.

ب. **حفاظ كييف على استمرار دعم حلف "الناتو"**: تسعى أوكرانيا من خلال الدعوة للانضمام إلى حلف "الناتو"، لإحراج الأخير، ومن ثم الضغط على الحلف لرفع حجم الدعم العسكري المقدم إلى كييف، والقضاء على التردد الذي ينتاب بعض الدول الأعضاء إزاء تقديم هذا الدعم ، أو وضع سقف لحجم الدعم العسكري المقدم. ومن الملاحظ أن الكونجرس الأمريكي قد أعلن عن إقرار دعم عسكري جديد لأوكرانيا بقيمة حوالي 12.3 مليار دولار، كما أعلنت

واشنطن أنها بصدد الضغط على الدول الأوروبية الأعضاء في "الناتو" من أجل تسريع مساعدتها لأوكرانيا.

ت. **التقدم الأوكراني في مدينة ليمان الاستراتيجية:** نجحت أوكرانيا في الرد على الخطوة الروسية بضم الأقاليم الأربعة، من خلال استعادة السيطرة على مدينة ليمان الاستراتيجية في 2 أكتوبر 2022، والتي بذلت القوات الأوكرانية جهوداً متواصلة للسيطرة عليها بدءاً من شهر سبتمبر 2022؛ وذلك نظراً لأنها أحد المدن المحورية التي تنطلق منها القوات الروسية لاستكمال السيطرة على إقليم دونيتسك، كما أن استيلاء القوات الأوكرانية عليها يفتح الباب أمامها لتطوير هجومها شرقاً لمحاولة استعادة السيطرة على إقليم لوغانسك.

3. مواقف الدول الأوربية من الحرب الروسية على اوكرانيا.

تتفق الدول الأوروبية في مواقفها من الازمة الاوكرانية، خاصة فيما يتعلق بفرض عقوبات عليها بسبب عملياتها العسكرية ضد اوكرانيا، رغم ذلك هناك انقسامات حيال مسائل تتصل بمستوى العقوبات ضد روسيا، وكذلك حجم المساعدات العسكرية المقدمة لأوكرانيا. وبناء على ذلك يمكن رصد توجهين رئيسيين في مواقف الدول الأوربية كما يلي: (الوهاب، 2022)

1.3 **الدول الداعمة للحوار.** على الرغم من إجماع دول الاتحاد على إدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا فور بدايتها في 24 فبراير 2022، فإن هناك بعض الدول رفضت فرض العقوبات الاقتصادية على موسكو ومنها المجر، كما رفضت (النمسا، سويسرا، بلغاريا) تنفيذ قرار الاتحاد بطرد الدبلوماسيين الروس، ورفضت فرنسا والمجر دعوة دول شرق أوروبا (بولندا، أيرلندا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، ألمانيا) بحظر استيراد الوقود النووي الروسي لأنهما تعتمدان عليه بشكل كلى، هذا الانقسام كشف عن أزمة بنيوية بمؤسسات الاتحاد بعدما دعا المستشار الألماني "أولاف شولتز" لإصلاح الاتحاد الأوروبي وإلغاء مبدأ "الإجماع في صنع القرار"، في حين أشار الرئيس الفرنسى "إيمانويل ماكرون" إلى أن "انقسام أوروبا أحد أهداف حرب روسيا على أوكرانيا"، ورغم

هذا جدد عزمه على التواصل مع نظيره الروسي "فلاديمير بوتين" لبدء وساطته للتفاوض بين موسكو وكييف وإنهاء الحرب، وهو ما دفع دول البلطيق (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) إلى انتقاد موقف "ماكرون" نظرا لموقفها العدائي المتصاعد ضد روسيا.

وعلى العموم تتبنى هذه الدول ضرورة وضع سقف للعقوبات المفروضة على روسيا، وذلك على النحو التالي: (المستقبل، 2022، ص 01)

1.1.3 ضبط التصعيد العسكري: تسعى فرنسا وألمانيا والمجر لتجنب التصعيد العسكري مع روسيا، وهو ما يتضح من رفض الدول الثلاث فرض حظر جوي فوق أوكرانيا. كما كانت اوكرانيا تطالب أو بعض دول شرق أوروبا مثل بولندا، وذلك نظرا لأن هذا الأمر يعني المشاركة بشكل مباشر في الحرب. كما رفضت المجر فكرة إرسال قوة حفظ السلام. وعلى المنوال نفسه حذر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، من إرسال أسلحة نوعية للجانب الأوكراني، معتبرها بمنزلة مشاركة في الحرب. وتعتبر برلين القنوات الدبلوماسية مهمة لحل كل النقاط العالقة مع الجانب الروسي للحفاظ على بناء سلام دائم في القارة الأوروبية، وللحد من مثل تلك التهديدات في المستقبل، وهو ما يشير إلى رغبة ألمانية في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا ما بعد الازمة.

2.1.3 وضع سقف للعقوبات الاقتصادية: رفض المستشار الألماني أولاف شولتر فرض عقوبات اقتصادية على صادرات الطاقة الروسية تخوفا من الأضرار الاقتصادية العميقة التي تخلفها تلك الخطوة على الاقتصادات الأوروبية، وإن اتجه تدريجيا لتبني تقليص اعتمادات برلين على الطاقة الروسية، إذ أعلن وزير الاقتصاد روبرت هابيك في 12 مارس 2022 ان بلاده تعتزم التخلي عن الفحم الروسي بحلول الخريف وعن النفط بحلول نهاية العام، وإن أكد أنه من الصعوبة التخلي عن الغاز الروسي إلا بعد عامين على أقل تقدير. وبالمقابل عارض هابيك الحظر الفوري لعمليات استيراد منتجات الطاقة الروسية كما تطالب به بعض دول اوروبا الشرقية، نظرا لكلفة ذلك الضخمة

على الاقتصاد الألماني، إذ اعتبر أن ذلك سيؤدي إلى صعوبات في الإمدادات للشتاء المقبل وأزمة اقتصادية وتضخم قوي، وكذلك إلى إلغاء الاف الوظائف وارتفاع حاد في أسعار الطاقة.

3.1.3 أهمية الحوار مع بوتين: يعتبر شولتز وماكرون من أكثر القادة المبادرين بالحوار مع الرئيس فلاديمير بوتين، حيث يسعى شولتز للتوصل لتسوية سلمية للأزمة الاوكرانية، إذ عبر عن اعتقاده بأن العقوبات على روسيا ستدفع في النهاية موسكو للجلوس على طاولة المفاوضات.

2.3 الدول المناهضة لموسكو: وتضم اغلب الدول التي تتبنى مواقف حادة من موسكو، وعلى رأسها بولندة، دول **البلطيق (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)** وبريطانيا، ويمكن تلخيص مواقفها فيما يلي:(المستقبل، 2022، ص 02)

1.2.3 تصعيد العقوبات على موسكو: حيث تدعو هذه الدول إلى تفعيل العقوبات على صادرات الطاقة الروسية. وفي هذا الإطار أعلنت دول البلطيق الثلاث "لاتيفيا، استونيا وليتوانيا" توقفها عن استيراد الغاز الروسي في مطلع أبريل 2022، بينما أعلنت بريطانيا أنها ستتوقف عن استيراد النفط الروسي بنهاية العام، كما تبحث فرص التخلي عن الغاز الروسي، والذي لا يشكل سوى 4% من إمداداتها. ويلاحظ أن ما يساعد هذه الدول على التخلص من الاعتماد على الطاقة الروسية خاصة الغاز هو محدودية اعتمادهم على الغاز الروسي.

2.2.3 زيادة الضغط العسكري ضد روسيا: كانت بولندا ودول البلطيق من أكثر الدول التي تطالب بدعم أوكرانيا عسكريا، عبر إمدادها بكافة أنواع الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الهجومية والفتاكة، وتحديدا المقاتلات والدبابات. ويلاحظ أن مواقف هذه الدول ترتبط أكثر بواشنطن، والتي أعلنت رفضها إمداد أوكرانيا بالمقاتلات، وإن بحثت سيل إمداد أوكرانيا بنظم الدفاع الجوي السوفيتية أو الروسية الموجودة لدى بعض دول شرق أوروبا.

وقد أعلنت سلوفاكيا استعدادها في 21 مارس، إرسال "إس-300"إلى أوكرانيا، نظير حصولها على نظم باتريوت الأمريكية، وذلك قبل أن تتراجع عن هذا الموقف في 31 مارس، وتؤكد

أنها ضرورية لأمن بلاده، وهو التغير الذي حدث بعد أن صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن: "نقل صواريخ "إس-300" السوفيتية من دول أخرى إلى أوكرانيا أمر مستحيل وغير قانوني، وموسكو لن تسمح بذلك"، ولذلك، فإنه من المرجح أن سلوفاكيا قد تتراجع خوفا من رد الفعل الروسي.

3.2.3 التشكيك في نوايا بوتين: ترى لندن، ووارسو، ودول البلطيق أن التحاور مع بوتين لن تترتب عليه أي اتفاقية سلام حقيقي، كما عبر دبلوماسيو الدول السابقة عن تخوفهم من محاولات ماكرون دفع الرئيس الأوكراني زيلينسكي للموافقة على وضع الحياد في مقابل وقف إطلاق النار، إذ أن ذلك سيعني التنازل عن أراضي أوكرانية لروسيا، وهو ما يمثل خطرا على مفهوم السيادة في اوروبا في المستقبل.

وقد كان لمواقف الدول الأوربية المتباينة حيال الحرب الروسية الأوكرانية أن ترتبت عنها مجموعة من **التداعيات**، والتي يمكن تلخيصها في: (المستقبل، ، 2022، ص03)

أولا: غياب العقوبات الجماعية عن الطاقة. ناقشت الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي مسالة فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي، غير ان الدول الأوروبية رفضت فرض عقوبات جماعية، إذ أكد المستشار الألماني ان اوروبا "تعمدت" استثناء إمدادات الطاقة الروسية من العقوبات على موسكو، نظرا لاعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية، كما أنه سينعكس بشدة على اقتصادها. وتبنى الموقف نفسه دول أخرى مثل المجر، والتي يلاحظ أنها على عكس الدول الأوروبية الأخرى، لم تسع للبحث عن بديل للطاقة الروسية أو تقليص اعتمادها عليه مستقبلا.

ثانيا: سياسات متباينة حيال الدفع بالروبل. أعلنت موسكو فرض عقوبات على الدول غير الصديقة، تتضمن تحصيل واردات الغاز الطبيعي بالروبل، مهددة بوقف صادرات الغاز الطبيعي على الدول، التي لن تستجيب. وقد تبنت الدول الأوروبية مواقف متباينة كذلك، فقد رفضت ألمانيا وفرنسا الدفع بالروبل، بل أن برلين أكدت أنها تستعد لسيناريو قطع الغاز الروسي، في حين أن دولا

أوروبية أخرى، مثل سلوفاكيا، أعلنت أنها سوف تدفع بالروبل لضمان استمرار تدفق الغاز الروسي، بينما يبدو أن الدول الأوروبية الأخرى كانت في حالة ترقب.

4. تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الطاقوي الأوروبي.

تتمحور كل مفاهيم أمن الطاقة حول لاعبان أساسيان هما مستهلكي ومنتجي الطاقة، وإذا كان أمن الطاقة مختلف من دولة إلى أخرى حسب وضع الدولة في سوق الطاقة نفسها، حيث يقوم مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة على أنه أمن الطلب، بمعنى ضمان إنتاج كاف من مصادر الطاقة، مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار تنافسية (عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة. بينما يقوم المفهوم عند الدول المستوردة على أنه أمن الإمدادات الطاقوية، بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافية من موردين موثوق بهم، مع ضمان الوصول الآمن لهذه الإمدادات من دون خطر إعاقتها، وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو، وبتكلفة اجتماعية أقل. بناء على ذلك يستند مفهوم أمن الطاقة الروسي إلى مبدأ تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات وإمدادات طويلة الأجل وبشكل مستدام، والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية، خاصة إلى القارة الأوروبية دون الإعاقة من دول العبور، والعمل علي مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوروبي، والعمل بقوة على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع أن تكون روسيا مقيدة بسوق واحدة. (رشاد، 2022، ص136) أما المفوضية الأوربية فقد حددت أربع دعائم رئيسية يستند إليها أمن الطاقة الأوروبي، وهي: (سلطان، 2022)

- العمل على التنويع في مصادر الطاقة، وهو الأمر الذي من شأنه التقليل من التبعية لمورد أو لدولة معينة.
- إدارة بند الطلب عن طريق طرح مفاهيم مختلفة تتعلق بمبدأ كفاءة استخدام الطاقة وبهدف تخفض استهلاك الطاقة علي قدر الإمكان.

- إدارة قوية والتحكم بالعرض الخارجي عن طريق الدخول في شراكات قوية مع الدول الرئيسية والتي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين متطلباته من النفط والغاز.
- العمل على تجنب الأزمات في سوق الطاقة، عن طريق قناعة، مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب بالضرورة أن تكون الأسواق منتظمة بصورة قوية مما لا يسمح بحدوث أزمات.

من خلال هذا المفهوم لأمن الطاقة الأوروبي ومقارنته بمفهوم أمن الطاقة الروسي نجد أن هناك اتفاق في المفهومين في الجزء الخاص بضرورة استمرار تدفق امدادات الطاقة بينهما، إلا أن هناك اختلاف في كل من حجم هذه الامدادات واستمراريتها وطرق نقلها، وبالتالي تلعب الطاقة دور محوري في العلاقات الروسية- الأوروبية وذلك لسببين أساسيين: (رشاد، 2022، ص 145)

السبب الأول: تعتمد دول الاتحاد على إمدادات الطاقة الروسية بنسبة تمثل حوالي 30% من حاجتها، هذا بالإضافة إلى بعض دول أوروبا الشرقية تعتمد على الطاقة بنسبة 100%، وفي المجمل تعتمد أوروبا على روسيا بنسبة 39% من الغاز الطبيعي، و33.5% من النفط و30% من الفحم، وتحتل روسيا المركز الثالث في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين بنسبة تعادل 7% في صادراته و11% في وارداته.

السبب الثاني: تعتمد روسيا على السوق الأوروبية بشكل كبير بنسبة لا تقل عن 70% من صادراتها من الغاز الطبيعي و80% من اجمالي صادراتها من النفط و50% من اجمالي صادراتها من الفحم، كما تقوم روسيا باستيراد أكثر من نصف حاجتها من التقنيات الخاصة باستخراج الطاقة من دول الاتحاد.

منذ انفجار الازمة الاوكرانية وتوجه روسيا لضم القرم في 2014 لم تكن زيادة خطوط الانابيب وكميات الغاز الروسي المصدر إلى اوروبا هي الخيار الأمثل بالنسبة للأوروبيين، ولكنها كانت الخيار الاكثر منطقية، فبحسب احصاءات 2020 تملك روسيا أكبر احتياط مؤكد من الغاز الطبيعي ب 37.4 تريليون متر مكعب، ما يعادل 19.9% من مجموع الاحتياطات المؤكدة

في العالم، وهي قريبة جغرافيا من أوروبا، وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بإنتاج يصل إلى 693.4 مليار متر مكعب سنويا، وهي مرتبطة بخطوط أنابيب مما يعني سهولة نقل الغاز وكلفة أقل المسال المنقول عبر البحر أو البر. (سويدان، العدد 29، أيار ،2022،ص06) ويوضح الجدول أدناه مدى الاعتماد المتبادل الكبير بين روسيا وأوروبا في مجال الطاقة لاسيما الغاز.

جدول رقم 01: أبرز الدول التي اعتمدت على الغاز الروسي في عام 2020.

الدولة	مجموع الكمية المستوردة (مليار متر مكعب)	نسبة اعتمادها على الغاز الروسي
ألمانيا	102	٪49
إيطاليا	62.9	٪46
فرنسا	45.4	٪24
هولندا	38.4	٪11
أوكرانيا[22]	14.7	٪0
بولندا	14.47	٪40
إيرلندا	3.92	٪0
بلغاريا	3.7	٪77
مولدوفا	2.9	٪100
جورجيا	2.69	٪6
فنلندا	2.5	٪94
رومانيا	2.3	٪10
لاتفيا	1.3	٪93
مقدونيا الشمالية	0.47	٪100
البوسنة والهرسك	0.133	٪100

22: تستورد أوكرانيا الغاز من اوروبا مند العام 2015.

المصدر: محمد حسين سويدان، مرجع سابق، ص 17.

ومع بدء العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا وفشل المحاولات الأوروبية وخاصة الفرنسية والألمانية لمنع اندلاع الحرب، واقتراب القوات الروسية من كييف أعلنت الدول الأوربية **عزمها** على

إلغاء الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وأنها تنوي الاستغناء عنها في عام 2027، بل والعمل على إطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على صعيد أشمل. (الخطيب، 2022) إلا أن الاستغناء عن الغاز الروسي الذي يشكل 40% من إجمالي واردات الطاقة الأوروبية غير ممكن في الزمن القريب، ما يعني ان دول الاتحاد الأوروبي ستواجه بدورها أزمة حقيقية نظير الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية.

في نفس السياق التزمت الدول الاوروبية بضرورة فرض عقوبات على روسيا مستهدفة القطاعات الحيوية مثل قطاع الطاقة والقطاعين المالي والتكنولوجي، حتى أصبحت روسيا الدولة الأكثر عُرضة للعقوبات في العالم في غضون 10 أيام فقط من قيام الحرب. وكان من أبرز تلك العقوبات تقويض قدرة موسكو على الوصول إلى احتياطاتها الأجنبية من العملات لاسيما الدولار الأمريكي، وتجميد أصول العديد من رجال الأعمال والأثرياء الروس، إلى جانب استبعاد بعض المصارف الروسية من نظام "سويفت" العالمي، وتحديد سقف لبيع النفط الروسي، وانسحاب كبريات الشركات الأجنبية من السوق الروسية، وغيرها من العقوبات التي تستهدف إجبار موسكو على إنهاء حربها ضد كييف. (جمال، 2023)

وفي سبيل مواجهة روسيا لحجم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولتخفيف مخاطر العقوبات الأمريكية والأوروبية على اقتصادها، خاصة تلك التي تحد من قدرتها على الوصول إلى النظام المالي العالمي. اتخذت الحكومة الروسية خطوات اكثر جدية للحد من استخدام الدولار في معاملاتها الدولية مقابل زيادة استخدام الروبل الروسي، وكان آخر هذه الخطوات إعلان مجموعة غاز بروم الروسية في 6سبتمبر 2022 أن الصين ستبدأ تسديد ثمن شحنات الغاز الروسي بالروبل واليوان بدلا من الدولار. (برنست، 2022)

كما اتجهت روسيا أيضا إلى اتخاذ الإجراءات التالية: (الغيطاني، العدد 1، 2022، ص06)

- أصدرت موسكو قرارا بتسوية معاملات الغاز مع البلدان الاوروبية بالروبل الروسي، بدلا من اليورو والدولار ابتداء من أبريل 2022.
- أوقفت شركة "غازبروم" الروسية تصدير الغاز إلى عدة دول اوروبية، وهي: بولندا وفنلندا وبلغاريا منذ بداية الحرب، فيما توقفت دول البلطيق عن استيراد الغاز الروسي.

على الرغم من التحديات التي واجهت الدول الأوربية إزاء تحقيق أمنها الطاقوي إلا انها لا تزال مستمرة في دعمها لموقف كييف، ففي الدورة 53 من المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية ما بين 16 و20 يناير 2023، التي عقدت على وقع اقتراب الحرب في أوكرانيا من إتمام عامها الأول تحت شعار "التعاون في عالم مشرذم" ولمدة 5 أيام وبمشاركة حوالي 51 من قادة العالم، أعلن المستشار الألماني، شولتز، خلال مداخلته عن عدة خطوات ناجحة تم تطبيقها في سبيل الوصول إلى امدادات طاقة آمنة بعد أزمة الطاقة التي سببها التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ومن أهم هذ الخطوات الإنشاء السريع لمحطات الغاز الطبيعي السائل التي ستساعد في استبدال خطوط الأنابيب الروسية التي كانت تشكل نصف واردات ألمانيا من الغاز. كما اعتبر شولتز أن أزمة الطاقة ساهمت في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن استخدام محطات الغاز الطبيعي المسال في نهاية المطاف للهيدروجين. هذا وتعمل أوروبا على إيجاد موارد غاز إضافية وعدم الاكتفاء بالتركيز على الغاز المسال فقط، وذلك للحيلولة دون أن تؤدي زيادة الطلب الأوروبي على الغاز المسال إلى ارتفاع سعره. وذكرت أورسولا فون در لاين، في هذا السياق، أن الاتحاد الأوروبي قلّص اعتماده على الغاز الروسي بنسبة 80% منذ بداية الأزمة الأوكرانية، كما أن أسعار الغاز التي ارتفعت بشكل غير مسبوق في السنة الماضية قد عادت إلى مستويات ما قبل الحرب. (الصمد، 2023)

مما لاشك فيه أن أزمة الغاز الأوروبية الروسية هزت الثقة في روسيا كشريك في تزويد أوروبا بالطاقة. هذا الأمر جعل الحكومات الأوروبية تفكر بإعادة النظر في سياستها القائمة على الاعتماد

بدرجة رئيسية على مصادر الطاقة الروسية والسعي للحصول عليها من مصادر بديلة غير روسية، فاتجهت إلى تبني الخطوات التالية: (الغيطاني، العدد 1، 2022، ص 06)

أ. تم توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة والمفوضية الأوربية يقضي بتزويد الولايات المتحدة الامريكية بإمدادات من الغاز المسال قدرها 15 مليار متر مكعب حتى نهاية عام 2022.

ب. أبرمت ألمانيا شراكة مع قطر لتزويدها بالغاز المسال، كما وقعت إيطاليا اتفاقات مع عدة دول لتزويدها بالغاز المسال وهي: الجزائر (9 مليار متر مكعب)، أنغولا (1.5 مليار متر مكعب)، وجمهورية الكونغو (5 مليار متر مكعب).

ت. عملت عدة دول أوروبية على زيادة إنتاج الغاز من حقولها التقليدية، مثلا توجهت الدانمارك لرفع انتاجية أكبر حقولها في الشمال "حقل تايرا".

ث. تسارع الخطط الأوروبية لتعزيز الانتقال نحو الطاقات المتجددة: حيث يعمل الاتحاد الأوروبي على سرعة نشر الطاقة المتجددة للتخلص من الاعتماد الروسي. وفي هذا الصدد رصد الاتحاد نحو 195 مليار يورو وفق خطة اولية لزيادة استثمارات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة. فمثلا تخطط النرويج لإنتاج 30 جيجاوات من الكهرباء عبر طاقة الرياح بحلول عام 2040، لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء، وتصدير الطاقة الفائضة إلى أوروبا. (الغيطاني، العدد 1، 2022، ص 09)

وفي سبيل الحد من التداعيات المتتالية للعقوبات الأوربية على روسيا، قرر البنك المركزي الروسي، في 18 يناير 2023، توسيع نطاق قائمة العملات التي يشملها نظام التداول الرسمي لتتضمن 9 عملات جديدة، مثل البات التايلندي والدونج الفيتنامي والدينار الصربي والدولار النيوزيلندي واللاري الجورجي والروبية الإندونيسية بالإضافة إلى بعض عملات الشرق الأوسط، ليصل العدد الإجمالي للعملات التي يحددها المصرف المركزي الروسي بأسعار يومية رسمية إلى 43 عملة. ويأتي هذا القرار في سياق اقتصادي عالمي مضطرب يتسم بعدم اليقين نظراً لاستمرار الحرب

الأوكرانية منذ قرابة العام، وما تلاها من تصعيد للعقوبات التي تفرضها الأطراف الدولية ضد روسيا من أجل تضييق الخناق الاقتصادي عليها وإحكام عزلتها الدولية، مما دفع موسكو إلى تبني سياسات متتالية تستهدف الالتفاف على العقوبات والتخفيف من حدتها. (جمال، 2023)

5. النتائج:

لقد خلفت الحرب الروسية على أوكرانيا العديد من التحديات التي مست الأمن الطاقوي الأوروبي بالشكل الذي دفع بدوله نحو إعادة النظر في البحث عن مصادر وشركاء جدد لتامين الطاقة في أوروبا، لاسيما بعد توجه روسيا نحو قطع امدادات الغاز عنها في سابقة خطيرة تعبر عن حجم التوتر الذي تعرفه العلاقات الروسية الاوروبية رغم التباين في مواقف هذه الاخيرة حيال فرض العقوبات على قطاع الطاقة تحديدا، وعليه تستمر فجوة الطاقة في إثارة المخاوف في أوروبا، والذي من شأنه أن يضع صانعي السياسات أمام تحد حقيقي مرتبط بإيجاد طرق لتعزيز كفاءة الطاقة وتحقيق الاستقرار في استهلاك الغاز والتحول نحو الطاقات المتجددة بما يسمح لها بتأمين مستقبلها الطاقوي على المدى البعيد. وعليه فمن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- تمثل الحرب الأوكرانية نقلة نوعية بالنسبة لأسواق الطاقة العالمية وعلاقات الطاقة الأوروبية،
- من الصعب عودة النظام الأوروبي السابق للطاقة، حيث تبحث القارة عن وضع طبيعي جديد يتمثل في تنويع مصادر التوريد وسرعة نشر مصادر الطاقة المتجددة،
- ظهور انماط جديدة من تدفقات تجارة النفط الخام والمنتجات المكررة، فالخام الروسي أصبح يتجه شرقا، بينما النفط الأمريكي يذهب إلى اوروبا.

قائمة المراجع:

1. الخطيب نهلة، (12 سبتمبر 2022)، "تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية: الحرب الروسية-الأوكرانية نموذجا"، من الموقع:(https://democraticac.de/?p=84622(09/03/2023

2. الشيخ نورهان، (02 مارس 2022)، "الأهداف الخمسة: تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا على الإقليم"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، من الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7129(09/03/2023)
3. الصمد نوار، (2023/02/2)، "دعم كييف: حرب أوكرانيا ودافوس 2023... وعود تنتظر النفاذ"، من الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7984(09/03/2023)
4. الغيطاني إبراهيم، (مايو 2022)، تقرير اتجاهات الطاقة العالمية. العدد 2، من الموقع:
https://futureuae.com/media/2_8138129e-db3e-430c-8539-9f67fb1909dd.pdf(09/03/2023)
5. بسنت جمال، (07 فبراير 2023)، "خفض الدولرة: دوافع ضم روسيا عملات جديدة لسلة الروبل"، من الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7995(09/03/2023)
6. بسنت جمال، (21 سبتمبر 2022)، "هل تنجح روسيا بتدويل الروبل في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية"، من الموقع:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7628(09/03/2023)
7. تقديرات المستقبل، (09 أفريل 2022)، انقسام بروكسل: مواقف الدول الاوروبية من الصراع الروسي-الأوكراني"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، من الموقع:
https://futureuae.com/media/1517_08f69326-6c8d-41fd-ae95-9697a002b871.pdf (08/03/2023)
8. رسول محفوظ، 2017، أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، المستقبل العربي، مج. 40، ع. 464، (124-139).
9. رشاد سوزي، (يناير 2022)، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 13، (122-153).
10. سلطان أحمد، (2022/04/11)، "تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية"، من الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx(08/03/2023)

11. سويدان محمد حسين، (أيار 2022)، **خارطة الغاز الاوروبي بين روسيا والمصادر المحلية**. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 29.

12. شادي عبد الوهاب، (03 اكتوبر 2022)، "متوالية التصعيد: خيارات كييف والغرب بعد ضم موسكو 4 أقاليم أوكرانية"، المستقبل للأبحاث والسياسات المتقدمة، من الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7669(08/03/2023)

13. عبد الشافي عصام، (3 مايو 2022)، **ورقة تحليلية: الحرب الروسية– الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

14. فاضيلي علي، (10 يونيو 2022)، "الحرب الروسية الاوكرانية: خطأ بوتين الاستراتيجي"، من الموقع:
https://caus.org.lb/ahttps://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D8%AE%D8%B7%D8%A3-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A7/(09/03/2023)